# مبادرة مجتمعية للتعليم الدامج

## 1. المقدمة: رؤية التعليم للجميع

يُعد التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو المدخل الاستراتيجي الذي يُمكّن الأفراد من المشاركة الكاملة والفعالة في مجتمعاتهم. وانطلاقاً من هذا المبدأ، تم تصميم هذه المبادرة لتحقيق رؤية شاملة تضمن **"حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم والتعلم مدى الحياة، مما يؤدي إلى إبراز طاقاتهم الكامنة والشعور بالكرامة والقيمة الذاتية والمشاركة الفعالة في المجتمع"**.

تستند هذه الرؤية إلى إطار قانوني دولي راسخ. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 28)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 24) تؤكد جميعها على حق كل فرد في التعليم دون أي تمييز. وتُعد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على وجه الخصوص، أول صك قانوني ملزم يقر صراحةً بضرورة وجود "نظام تعليم دامج على جميع المستويات". وقد مثّل هذا تحولاً محورياً في الفكر العالمي، حيث نقل التركيز من النظر إلى الإعاقة كقضية "خاصة" تتطلب حلولاً منفصلة (النموذج الطبي/الخيري) إلى اعتبارها قضية حقوق إنسان تتطلب تغييرات منهجية في الأنظمة لتكون شاملة للجميع (النموذج الاجتماعي).

وفي هذا السياق، لا يعمل برنامج التأهيل المجتمعي (CBR) كبديل لقطاع التعليم، بل كشريك استراتيجي له. يتمثل دوره في العمل جنباً إلى جنب مع قطاع التعليم للمساعدة في جعل التعليم دامجاً على كافة المستويات، وتيسير إمكانية الوصول إليه، ودعم فرص التعلم مدى الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة. يهدف هذا المقترح إلى توضيح كيفية تحقيق هذه الرؤية من خلال معالجة التحديات المنهجية والفردية التي تعيق الوصول إلى التعليم.

## 2. تحليل الوضع الراهن: عوائق التعليم أمام الأشخاص ذوي الإعاقة

على الرغم من الالتزامات الدولية، لا تزال الفجوة التعليمية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة هائلة، مما يؤكد الحاجة الملحة لهذه المبادرة. فالإحصاءات العالمية ترسم صورة مقلقة لحجم الإقصاء الذي يتعرضون له، والذي يحرمهم من فرص التنمية والمشاركة.

- **حجم الإقصاء التعليمي:**
  - تقدر منظمة اليونسكو أن **ما يزيد على 90 في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان ذات الدخل المنخفض لا يلتحقون بالمدرسة**.
  - قد يصل معدل الذين يستطيعون القراءة والكتابة من البالغين ذوي الإعاقة إلى **3 في المائة**، وينخفض هذا الرقم إلى **1 في المائة للنساء ذوات الإعاقة** في بعض البلدان.

تنشأ هذه الفجوة من عوائق مترابطة تشكل حلقة مفرغة من الإقصاء. يشكل **الفقر والتهميش والتمييز** العوائق الرئيسية التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى التعليم. وهذا يخلق دورة مُنهِكة حيث يمنع الفقر الوصول إلى التعليم، ويؤدي النقص الناتج في المهارات والفرص إلى تكريس حياة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يغذي بدوره المواقف التمييزية.

ولتبرير نهج البرنامج، من الضروري التمييز بين النماذج التعليمية المختلفة. لقد تبنى البرنامج نهج **التعليم الدامج** لأنه يعالج الأسباب الجذرية للإقصاء على مستوى النظام بأكمله، على عكس نهج **التعليم المتكامل** الذي يركز على الفرد فقط.

| الجانب | **التعليم المتكامل (Integrated)** | **التعليم الدامج (Inclusive)** |
|---|---|---|
| **الفلسفة** | الطالب يتكيف ليتناسب مع النظام. | النظام يتغير ليتناسب مع الطالب. |

| | | |
|---|---|---|
| **المسؤولية** | تقع على الفرد للتأقلم. | تقع على النظام المدرسي والمجتمع. |
| **النتيجة** | نجاح فردي غير مستدام يعتمد على جهود استثنائية. | بيئة مستدامة ومرحبة للجميع. |

بناءً على هذا التحليل، تم تصميم إطار عمل البرنامج ليكون حلاً استراتيجياً وشاملاً يتجاوز الحلول الفردية ويعمل على تغيير الأنظمة التعليمية والمجتمعية لتكون دامجة بطبيعتها.

# 3. إطار عمل البرنامج والنتائج المرجوة

تم تصميم إطار عمل هذا البرنامج ليكون استجابة شاملة ومنهجية للتحديات المعقدة التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقهم في التعليم. يتبنى البرنامج نهجاً قائماً على الحقوق، ويركز على بناء القدرات على المستويات الفردية والمجتمعية والمؤسسية.

**الهدف العام للبرنامج:**

**إبراز الطاقات الكامنة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة والشعور بالكرامة والقيمة الذاتية والمشاركة الفعالة في المجتمع من خلال حصولهم على التعليم والتعلم مدى الحياة.**

لتحقيق هذا الهدف، يسعى البرنامج إلى تحقيق مجموعة من النتائج المرجوة التي تعكس تحولاً شاملاً في النظام البيئي التعليمي:

- **المدارس والمجتمعات الداعمة:** أن تستقبل المدارس والمجتمعات المحلية جميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة، في بيئات تعليمية متاحة، ومرحبة، وداعمة، ومجهزة بمرافق مناسبة ومناهج مرنة.
- **المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة:** ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ليس فقط كمتعلمين، بل أيضاً كنماذج يُقتدى بها، وصناع قرار، ومساهمين فاعلين في العملية التعليمية.
- **التعاون متعدد القطاعات:** تحقيق تعاون وثيق ومنسق بين قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات ذات الصلة لتقديم دعم متكامل وشامل.
- **السياسات الوطنية الشاملة:** المناصرة من أجل وضع وتطبيق سياسات وطنية شاملة تدعم التعليم الدامج وتوفر الموارد اللازمة لاستدامته على جميع المستويات.

ستعمل مكونات البرنامج التفصيلية، التي سيتم عرضها تالياً، بشكل متكامل لتحقيق هذه النتائج الطموحة وبناء مستقبل تعليمي لا يستثني أحداً.

# 4. مكونات البرنامج الرئيسية والأنشطة المقترحة

## 4.1. المكون الأول: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

تُعد السنوات الأولى من حياة الطفل فترة حاسمة للنمو، حيث ينمو الدماغ البشري بسرعة فائقة. يمثل التدخل المبكر خلال هذه المرحلة "فرصة سانحة" لوضع الأسس للنمو الصحيح للقدرة اللغوية، والمقدرة الاجتماعية، والتفكير، والمهارات البدنية. إن توفير بيئات تعليمية دامجة في هذه المرحلة يزرع بذور مجتمع دامج ويُحسّن بشكل كبير من فرص الطفل في إكمال التعليم الأساسي والخروج من دائرة الفقر.

**هدف المكون:** أن يحصل جميع الأطفال ذوي الإعاقة على أفضل بداية ممكنة في الحياة من خلال الدعم في نموهم وتوفير بيئات تعلم دامجة.

**الأنشطة المقترحة:**

- **دعم الأسر والتعلم المنزلي:**
  - **تمكين الأسر:** تزويد الأسر باستراتيجيات عملية وتدريب لتمكينها من خلق فرص تعلم إيجابية. ويشمل ذلك تأسيس مجموعات المساعدة الذاتية وإشراك أولياء الأمور كخبراء في وضع خطط تعلم فردية.
  - **تطوير المهارات العملية:** تزويد الأسر بمهارات عملية لتشجيع التعلم من خلال اللعب والأنشطة اليومية، واستخدام المواد المحلية المتاحة لصنع أدوات تعليمية منخفضة التكلفة.
- **دعم التعلم في المجتمع:**
  - **تعزيز الاندماج المجتمعي:** تشجيع الأسر على إشراك أطفالهم بشكل فعال في الأنشطة المجتمعية لزيادة ظهورهم وتفاعلهم الاجتماعي، وكسر حواجز العزلة.
  - **تهيئة البيئات المحلية:** تنفيذ مراجعات مجتمعية لإمكانية الوصول لجعل الأماكن العامة، مثل الملاعب، أكثر ترحيباً وسهولة في الاستخدام لجميع الأطفال.
- **جعل دور الحضانة ورياض الأطفال دامجة:**
  - **تحويل بيئات التعلم:** الشراكة مع مرافق الطفولة المبكرة لتبني أساليب تعلم متمحورة حول الطفل، مثل العمل في مجموعات صغيرة والتعلم القائم على اللعب، بما يخدم جميع الأطفال.
  - **تطبيق معايير الوصول الشامل:** تقديم الدعم الفني لتكييف البيئة المادية (مثل بناء المنحدرات وتوفير الإشارات اللونية)، وتفعيل دور المتطوعين من المجتمع وأفراد الأسر لتقديم دعم إضافي. تُعد التجربة الناجحة في **الصين (مقاطعة آنهوي)**، حيث أدى تبني التعلم النشط إلى تحسين جودة التعليم للجميع، مثالاً يحتذى به.

## 4.2. المكون الثاني: التعليم الابتدائي

يمثل تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الهدف الإنمائي الثاني للألفية، وهو هدف لا يمكن بلوغه دون إدماج الأطفال ذوي الإعاقة بشكل كامل في الأنظمة التعليمية. يشكل التعليم الابتدائي المدخل الأساسي لمستويات التعليم الأعلى، ويجب أن يكون متاحاً ومرحباً بالجميع دون تمييز.

**هدف المكون:** إتاحة الوصول إلى نظام تعليم ابتدائي في المجتمع، يكون مرحباً ودامجاً، وتكون المدارس المحلية في صميم الأنشطة التعليمية فيه.

**الأنشطة المقترحة:**

- **تعبئة المجتمع بأكمله:**
  - **إطلاق حملات توعية استراتيجية:** استخدام وسائل الإعلام المحلية ومنصات التواصل المجتمعي لتعزيز الحق في التعليم الدامج، مع تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لقيادة الحوار العام حول إزالة العوائق.
  - **تفعيل برامج "من طفل إلى طفل":** تطبيق هذه البرامج داخل المدارس لغرس ثقافة القبول والاحترام المتبادل بين الطلاب، وتحويلهم إلى دعاة للإدماج.
- **دعم الأسر وإشراكها:**
  - **بناء شراكات استراتيجية بين المدرسة والأسرة:** تأسيس آليات تواصل فعالة تضمن اعتبار أولياء الأمور شركاء أساسيين في العملية التعليمية، والاستفادة من معرفتهم العميقة بأطفالهم.
- **جعل المدارس مرحبة ويسهل الوصول إليها:**
  - **تنفيذ مراجعات منهجية لإمكانية الوصول:** العمل مع المدارس لإجراء تقييمات شاملة وإزالة العوائق المادية، مثل بناء المنحدرات، وتكييف دورات المياه، وتحسين الإضاءة.
  - **تأسيس بيئة مدرسية آمنة وداعمة:** دعم المدارس في تطوير وتطبيق سياسات صارمة لمكافحة التنمر، وتعزيز ثقافة الاحترام من خلال دمج صور إيجابية للتنوع في البيئة المدرسية.

- **تحسين جودة التدريس والتعلم للجميع:**
  - **تطوير قدرات المعلمين:** توفير برامج تدريب وتوجيه مستمرة للمعلمين تركز على الأساليب التربوية الحديثة المتمحورة حول المتعلم، مثل العمل التعاوني في مجموعات صغيرة ونظام الأقران الداعم ("الأصدقاء").
  - **تكييف المناهج والتقييم:** الدعوة إلى تطبيق مناهج وأنظمة تقييم مرنة تستجيب للاحتياجات المتنوعة لجميع الطلاب. تُظهر دراسة الحالة من **مالي (مقاطعة دوينتزا)** كيف أن الإدماج يمكن أن ينجح حتى في سياقات الفقر المدقع، حيث تحول شعور المجتمع "من الالتزام إلى الاقتناع" بعد رؤية النتائج الإيجابية بأم أعينهم.

## 4.3. المكون الثالث: التعليم الثانوي والعالي

يمثل التعليم ما بعد الأساسي "البوابة الأكثر أهمية لتحقيق حياة كاملة ومنتجة" للشباب ذوي الإعاقة. ومع ذلك، غالباً ما تكون هذه المرحلة هي الأكثر إقصاءً، حيث يواجه الطلاب تحديات هيكلية وسلوكية متزايدة تمنعهم من تحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية.

**هدف المكون:** أن يحظى الطلبة ذوو الإعاقة بفرص التعلم مع الآخرين وكسب المؤهلات والمهارات والخبرات، الأمر الذي من شأنه تيسير فرص كسب العيش والتمكين والإدماج.

**الأنشطة المقترحة:**

- **التغلب على العوائق الهيكلية:**
  - **تطوير حلول النقل المستدامة:** التنسيق مع السلطات المحلية والقطاع الخاص لتوفير خيارات نقل ميسرة وموثوقة للطلاب.
  - **تيسير الوصول إلى الدعم المالي:** إنشاء آليات لتوعية الطلاب بالمنح والقروض المتاحة وتقديم الدعم الفني لهم في عمليات التقديم لضمان عدم حرمانهم بسبب عوائق إجرائية.
  - **بناء تحالفات للمناصرة وتطوير السياسات:** تشكيل تحالفات مع منظمات المجتمع المدني للضغط من أجل تبني سياسات وطنية تضمن الوصول العادل والمستدام إلى التعليم ما بعد الأساسي.
- **خلق بيئة تعليمية دامجة:**
  - **تقديم استشارات فنية لتكييف المناهج:** العمل مع المؤسسات التعليمية لدمج مبادئ التصميم الشامل للتعلم، وتشجيع الجداول الزمنية المرنة التي تدعم أنماط التعلم المختلفة.
  - **تطبيق بروتوكولات تقييم مرنة ومكيفة:** الدعوة إلى تطبيق أنظمة تقييم تضمن قياس التحصيل الفعلي بدلاً من معاقبة أساليب التعلم المختلفة، مثل توفير وقت إضافي، أو استخدام كاتب شخصي، أو قبول أشكال تقييم بديلة.
- **توفير الدعم المتخصص ونماذج القدوة:**
  - **تأسيس شبكات لدعم الأقران:** تسهيل إنشاء مجموعات دعم طلابية داخل المؤسسات التعليمية لمواجهة التحديات الأكاديمية والاجتماعية بشكل جماعي.
  - **تعزيز التوظيف الدامج:** تشجيع المؤسسات على توظيف أعضاء هيئة تدريس وموظفين من ذوي الإعاقة ليكونوا نماذج يُحتذى بها ومصادر إلهام للطلاب.
  - **تطوير بروتوكولات انتقال تعليمي واضحة:** وضع خطط دعم منظمة لتسهيل الانتقال السلس بين المراحل التعليمية المختلفة. توضح دراسة الحالة الملهمة من **رواندا** كيف يمكن للضغط وتعبئة الدعم المجتمعي أن يفتحا أبواب التعليم العالي أمام الطلاب ذوي الإعاقة.

## 4.4. المكون الرابع: التعليم غير النظامي

يُعرَّف التعليم غير النظامي بأنه أي نشاط تعليمي منظم يحدث خارج النظام المدرسي الرسمي. ويتميز بكونه نهجاً مرناً ومكملاً، قادراً على تلبية احتياجات فئات قد تكون مهمشة في التعليم النظامي. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على أنه **"ينبغي ألا يُنظر إليه كبديل للتعليم النظامي الشامل للجميع"**، بل كجسر يربط المتعلمين بالفرص التعليمية المناسبة.

**هدف المكون:** أن يمتلك الأشخاص ذوو الإعاقة المعرفة والمهارات التي تساعد على تحسين نوعية حياتهم من خلال برامج تعليمية مرنة ومناسبة.

**الأنشطة المقترحة:**

- **جعل البرامج القائمة دامجة:**
  - تبني استراتيجية "الإدماج أولاً" من خلال العمل مع المبادرات التعليمية غير النظامية القائمة (الحكومية والمجتمعية) لتكييفها وجعلها دامجة، بدلاً من إنشاء برامج موازية قد تعزز العزلة.
- **دعم التعليم المنزلي (عند الضرورة):**
  - توفير الدعم الفني والموارد للتعليم المنزلي كخيار انتقالي أو للأفراد ذوي الاحتياجات الكبيرة، مع وضع بروتوكولات لربطه بالأنشطة المجتمعية لضمان عدم تحوله إلى أداة للعزل الاجتماعي.
- **تسهيل إقامة الصلات مع التعليم النظامي:**
  - **تأسيس مسارات واضحة للانتقال:** تطوير آليات مؤسسية تتيح للطلاب التنقل بسلاسة بين التعليم النظامي وغير النظامي، مما يضمن تكامل النظامين.
  - **تعزيز تبادل الموارد والخبرات:** تشجيع الاستخدام المشترك للمرافق المدرسية خارج ساعات الدوام الرسمي وتسهيل تبادل الخبرات بين المعلمين والميسرين لتعزيز جودة التعليم في كلا القطاعين.

## 4.5. المكون الخامس: التعلم مدى الحياة

التعلم هو عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة الطفولة والشباب. ففي عالم سريع التغير، يصبح التعلم مدى الحياة ضرورة للبالغين للتكيف وتجديد مهاراتهم والمشاركة بفعالية في المجتمع. هذا الحق مكفول في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجب ضمان وصول الجميع إليه دون تمييز.

**هدف المكون:** أن يحصل الشباب والبالغون ذوو الإعاقة على فرص ذات جودة متميزة للتعلم مدى الحياة، وعلى مجموعة متنوعة من التجارب التعلمية.

**الأنشطة المقترحة:**

- **توفير فرص محو أمية وتعليم البالغين:**
  - دعم وتوسيع نماذج التعليم المرنة، مثل "المدارس المفتوحة"، التي تتيح للمتعلمين الدراسة بوتيرة ومكان يناسبان ظروفهم الحياتية والعملية، مما يزيل العوائق التقليدية أمام تعليم الكبار.
- **تيسير تعلم المهارات الحياتية ومهارات البقاء:**
  - التنسيق مع المنظمات المجتمعية لتقديم برامج تدريبية متخصصة في المهارات العملية اللازمة للمشاركة الكاملة، مثل الإدارة المالية، والصحة الإنجابية، والمشاركة المدنية.
- **استخدام تكنولوجيا التعليم عن بعد:**
  - ترويج التعلم عبر الإنترنت كأداة استراتيجية لإزالة العوائق المادية والجغرافية، وتوفير فرص للتعليم العالي والتدريب المهني المستمر للبالغين الذين يواجهون صعوبة في الوصول المادي للمؤسسات.
- **دعم الانتقال إلى عالم العمل:**
  - تطوير برامج إرشاد مهني استباقية لمساعدة الشباب والبالغين على تخطيط مساراتهم المهنية والانتقال بنجاح من التعليم إلى سوق العمل، وذلك بالشراكة مع أصحاب العمل ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

## 5. مبررات البرنامج وقيمته المضافة

يقدم هذا البرنامج المقترح قيمة استراتيجية شاملة تتجاوز تقديم الخدمات الفردية، حيث يهدف إلى إحداث تغيير منهجي ومستدام في كيفية تعامل المجتمع مع التعليم والإعاقة. يستند البرنامج إلى مبررات قوية تجعله استثماراً حيوياً في التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

- **نهج قائم على الحقوق والتنمية:** يفي البرنامج بشكل مباشر بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، مؤكداً على أن التعليم حق للجميع. كما أنه يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية الأوسع، فالتعليم هو أقوى أداة للحد من الفقر وكسر حلقة التهميش التي غالباً ما ترافق الإعاقة.
- **نموذج فعال من حيث التكلفة ومستدام:** بدلاً من إنشاء بنى تحتية موازية ومكلفة للمدارس الخاصة، يركز البرنامج على استثمار الموارد في جعل الأنظمة التعليمية القائمة دامجة. هذه الاستراتيجية أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة على المدى الطويل، لأنها تبني قدرات المجتمع بأكمله. تجربة **منغوليا**، التي انتقلت بنجاح من نظام المدارس الداخلية الخاصة إلى نهج مجتمعي دامج، تثبت جدوى هذا النموذج.
- **الأثر المضاعف على المجتمع كاستراتيجية إصلاح شاملة:** إن المنهجيات التربوية المطلوبة لنجاح التعليم الدامج – مثل التدريس المرتكز حول المتعلم، والمناهج المرنة، وبيئات التعلم الداعمة – ليست مجرد "تسهيلات" لفئة معينة، بل هي أفضل الممارسات التربوية التي ترفع من جودة التعليم لجميع الطلاب. وبهذا، لا يعمل البرنامج لصالح فئة واحدة، بل يعمل كمحفز لإصلاح النظام التعليمي بأكمله، مما ينتج عنه أجيال أكثر إبداعاً وقدرة على حل المشكلات.

إن الاستثمار في التعليم الدامج هو استثمار مباشر في رأس المال البشري الكلي للأمة. فمن خلال ضمان عدم ترك أي طفل خلف الركب، فإننا لا نكسر فقط دورات الفقر المتوارثة ونقلل من تكاليف الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، بل نبني أيضاً مجتمعاً أكثر مرونة وابتكاراً وتماسكاً. ندعو شركاءنا إلى تبني هذه الرؤية الاستراتيجية، ليس كعمل خيري، بل كضرورة تنموية لبناء مستقبل مستدام وعادل للجميع.